جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY
كلية الشريعة والقانون بدمنهور

مجلة البحوث الفقهية والقانونية

مجلة علمية محكّمة
تصدرها كلية الشريعة والقانون بدمنهور

بحث مستل من
العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع ٢٠٢٣م

التغيُر المناخي وأثره على تنفيذ الالتزامات التعاقدية

Climate Change And Its Impact On The Implementation Of Contractual Obligations

الدكتـــــورة

ريهان محروس السيد إبراهيم عطية الفخراني

دكتوراة في الحقوق –القانون المدني
كلية الحقوق- جامعة السادات
محاضر منتدب بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

مجلـة البحـوث الفقهيـة والقانونيـة
مجلة علمية عالمية متخصصة ومُحكمة
من السادة أعضاء اللجنة العلمية الدائمة والقارئة
في كافة التخصصات والأقسام العلمية بجامعة الأزهر

المجلة مدرجة في الكشاف العربي للإستشهادات المرجعية ARABIC CITATION INDEX
على Clarivate Web of Science
المجلة مكشّفة في قاعدة معلومات العلوم الإسلامية والقانونية من ضمن قواعد بيانات دار المنظومة
المجلة حاصلة على تقييم ٧ من ٧ من المجلس الأعلى للجامعات
المجلة حاصلة على تصنيف Q3 في تقييم معامل "ارسيف Arcif" العالمية
المجلة حاصلة على تقييم ٨ من المكتبة الرقمية لجامعة الأزهر

رقم الإيداع
٦٣٥٩

الترقيم الدولي
(ISSN-P): (1110-3779) - (ISSN-O): (2636-2805)

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري
https://jlr.journals.ekb.eg

التغيُر المناخي وأثره على تنفيذ الالتزامات التعاقدية

Climate Change And Its Impact On The Implementation Of Contractual Obligations

الدكتـــــورة

ريهان محروس السيد إبراهيم عطية الفخراني

دكتوراة في الحقوق –القانون المدني

كلية الحقوق- جامعة السادات

محاضر منتدب بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية

التغيُر المناخي وأثره علي تنفيذ الإلتزامات التعاقدية

ريهان محروس السيد إبراهيم عطية الفخراني
قسم القانون الخاص، القانون المدني، كلية الحقوق، جامعة السادات، مصر.
البريد الإلكتروني: dr.rehan2886@gmail.com

ملخص البحث:

تعد التغيرات المناخية من أهم القضايا البيئية بل الأهم علي الإطلاق ، وحقيقة علمية مؤكدة، ومشكلة عالمية طويلة الأجل ، تحتوي على تفاعلات معقدة ، لها تداعيات مختلفة بيئية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ويرجع السبب الاصلي لظاهرة التغيرات المناخية إلي النشاط البشري بجانب الأسباب الطبيعية الأخري .

كما تعد ظاهرة التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في جميع المجالات لاسيما في مجال العقود ، ففي العقود تسعى الأطراف المتعاقدة الى تحديد حقوقهم والتزاماتهم التي يجب على كل طرف تحملها لتحقيق الأهداف المشتركة المحددة في العقد ، ومع ذلك تشهد البيئة التي تنفذ فيها هذه العقود تغيرات متزايدة تؤثر على قدرة الأطراف العقدية على تنفيذ العقود والالتزامات المتفق عليها . وقد أثرت ظاهرة التغيرات المناخية علي تنفيذ الإلتزامات العقدية بأن جعلتها مستحيلة التنفيذ في بعض الحالات ، الأمر الذي جعلنا نفكر في مدي إنطباق القوة القاهرة علي الإلتزامات التعاقدية .

ومن هنا يأتي موضوع البحث ((التغيُر المناخي وأثره علي تنفيذ الإلتزامات التعاقدية))

الكلمات المفتاحية: التغيرات المناخية، العقد، الإلتزامات التعاقدية، القوة القاهرة، التعويض.

Climate change and its impact on the Implementation of contractual obligations

Rehan Mahrous, Elsayed Ibrahim Attia Al-Fakharany
Department of Private Law, Civil Law, Faculty of Law, Sadat University, Egypt.
E-mail: dr.rehan2886@gmail.com

Abstract:

Climate change is one of the most important environmental issues, indeed the most important of all, a proven scientific fact, and a long-term global problem, containing complex interactions, with various environmental, cultural, social, economic and political repercussions. The original cause of the phenomenon of climate change is due to human activity in addition to other natural causes.

The phenomenon of climate change is one of the most prominent challenges facing humanity in all fields, especially in the field of contracts. In contracts, the contracting parties seek to define their rights and obligations that each party must bear to achieve the common goals specified in the contract. However, the environment in which these contracts are executed changes. Increasingly affecting the ability of contractual parties to implement contracts and agreed obligations. The phenomenon of climatic changes has affected the implementation of contractual obligations by making them impossible to implement in some cases, which made us think about the extent to which force majeure applies to contractual obligations.

Hence the subject of the research ((climate change and its impact on the implementation of contractual obligations))

Keywords: Climate Change, Contract, Contractual Obligations, Force Majeure, Compensation.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله – سبحانه وتعالى– {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ}

[١٦٤] سورة البقرة

المقدمة

تعد التغيرات المناخية من أهم القضايا البيئية بل الأهم علي الإطلاق ، وحقيقة علمية مؤكدة، ومشكلة عالمية طويلة الأجل ، تحتوي على تفاعلات معقدة ، لها تداعيات مختلفة بيئية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية ويرجع السبب الاصلي لظاهرة التغيرات المناخية إلي النشاط البشري بجانب الأسباب الطبيعية الأخري .

حيث يعد الأنسان هو العدو الأول والأكبر للطبيعة فمنذ أن إستخلفه الله في الأرض وبدأ في إستغلال مواردها الطبيعية لتلبية إحتياجاته ، وبدأ يتطلع ويستغل هذه الموارد أكثر خلال القرون المتعاقبة مروراً بالثورة الصناعية حتي بلغت ذروتها في القرن العشرين .

وبسبب سوء إستغلال الموارد الطبيعية التي وهبنا الله أياها والذي أدي إلي إختلال التوازن البيئي وبما أن مناخ الكرة الأرضية يتغير باستمرار منذ مليارات السنين ، بسبب العوامل الطبيعية ؛ إلا أن الجديد اليوم يكمن في سرعة التغيرات التي تتزايد و ما ينجم عنها من انعكاسات ضارة.

وذلك بسبب التقدم والتطور التكنولوجي والذي أدي إلي تنافس الدول حول التنمية الإقتصادية ، مما يؤدي الي زيادة الانشطة البشرية التي تسببت في تلوث البيئة ووقوع الكوارث الطبيعية ، وكانت هذه النقطة هي بداية الخلاف القائم بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فالدول المتقدمة تمتلك المقومات التي تجعلها تحقق مصالحها الإقتصادية ولوعلي حساب تلوث البيئة بواسطة أنشطتها الصناعية ، أما الدول النامية فهي تحاول أن تلحق بالدول المتقدمة ولكن في إطار بطيء وعلي حساب أستنزاف الموارد الطبيعية .

ومن هنا بدأت الجهود الدولية لتدارك تلك الأخطار عن طريق تدخل المنظمات الدولية ورعايتها لمؤتمرات دولية من أجل إبرام اتفاقيات دولية للحث علي تقليل

الآثار السلبية للتدهور المناخي وتخفيف أثاره الضارة إلى اقل درجة ممكنة، حيث أسفرت تلك الجهود عن إيجاد وسائل علمية تساعد على حماية المناخ وتخفيض متوسط درجات الحرارة للكرة الأرضية، من خلال الآليات تتبعها المنظمات الدولية في محاربة مشكلة التغيرات المناخية .

وعن المجهودات الوطنية لمجابهة ظاهرة التغير المناخى، تشرفت جمهورية مصر العربية باستضافة قمة مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيّر المناخ COP 27 لعام ٢٠٢٢ فى مدينة شرم الشيخ، وأتى هذا المؤتمر انعكاسًا للدور المحورى الذى تضطلع به مصر إقليميًا ودوليًا، لذلك عملت الدولة بجميع مؤسساتها وبتوجيه مباشر من رئيس الجمهورية لإنجاح هذا الحدث العالمى، وإيمانًا من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بأهمية اشراك الشباب واستغلال طاقتهم فى مجابهة ظاهرة التغير المناخى والتكيف مع آثارها وتقليل الأنبعاثات.

وتعد التغيرات المناخية من أبرز التحديات التي تواجه البشرية في جميع المجالات لاسيما في مجال العقود ، ففي العقود تسعى الأطراف المتعاقدة الى تحديد حقوقهم والتزاماتهم التي يجب على كل طرف تحملها لتحقيق الأهداف المشتركة المحددة في العقد ، ومع ذلك تشهد البيئة التي تنفذ فيها هذه العقود تغيرات متزايدة تؤثر على قدرة الأطراف العقدية على تنفيذ العقود والالتزامات المتفق عليها .

أولاً : أهمية موضوع البحث

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات التي تهدد الأمن العالمي وعليه فقد بات هذا الموضوع لا يمكن تجاهله ونظرا لخطورة الانعكاسات الناجمة عن التغيرات المناخية فكان لزاماً على الدول وضع قوانين داخلية للحد من هذه المشكلة ، ومتابعة تطبيق هذه القوانين بصرامة شديدة ، ونسعي في هذا البحث إلي إيجاد سُبُل

مناسبة للتعامل مع تلك الأزمة العالمية شديدة الخطورة ، كذلك تشير هذه الدراسة إلي الأخذ في الإعتبار وجود مشكلة التغيرات المناخية عند وضع شروط وأحكام العقود وأيضاً في إبراز أثر التغيرات المناخية علي تنفيذ الإلتزامات التعاقدية

ثانياً : مشكلة البحث

في ظل ما يشهده العالم من مخاطر ناجمة عن التغيرات المناخية يثير موضوع البحث العديد من الإشكاليات القانونية التي ينبغي إيجاد حلول لها بالرجوع إلى القواعد العامة في القانون المدني المصري ومن الإشكاليات القانونية التي يثيرها موضوع البحث هل تُعد التغيرات المناخية قوة قاهرة وتسري عليها نتائج وأثار القوة القاهرة ؟

ثالثاً : منهج الدراسة

تسلك الباحثة في هذه الدراسة المنهج التفصيلي التحليلي الذي يعتمدعلي تحليل ودراسة التأثيرات المناخية علي المجالات المختلفة المرتبطة بتنفيذ العقود ، بجانب المنهج الوثائقي التحليلي الذي يعتمد على الاطلاع على اللوائح و نصوص مواد القانون والدراسات السابقة والمواقع الإلكترونية والتقارير .

رابعاً : تقسيمات البحث

بناء على ما سبق سيتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث مباحث وخاتمة تشمل أهم التوصيات والنتائج وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية التغيرات المناخية وأسبابها

المطلب الأول : ما المقصود بالتغيرات المناخية

المطلب الثاني : أسباب التغيرات المناخية والنتائج المترتبة عليها

المبحث الثاني : التغيرات المناخية وتكييفها بالقوة القاهرة

المطلب الأول : مفهوم القوة القاهرة وشروطها

المطلب الثاني : التمييز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي

المبحث الثالث: النتائج القانونية للتغيرات المناخية وتأثيرها علي العقود

المطلب الأول: الإعفاء من الإلتزامات التعاقدية

المطلب الثاني: فسخ العقد

المطلب الثالث: حصول المتعاقد علي تعويض

المبحث الأول
ماهية التغيرات المناخية وأسبابها

لطالما كان المناخ متقلبًا ومتغيرًا ذلك أمر لا مراء فيه ولكن تغير المناخ الآن أصبح يثير قلقًا متناميًا لاسيما أن هذه المشكلة عالمية بطبيعتها ، كما انها ترتبط بحياة الانسان، لأن البيئة النظيفة الآمنة هي حق من حقوقه ، وتعد ظاهرة التغيرات المناخية من أهم المشكلات الناتجة عن التزايد المستمر للأنشطة البشرية مما أدى الى إستهلاك الطاقة غير المتجددة ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري، مثل الفحم والنفط والغاز.

ولا يمكن إنكار ان هناك الملايين من البشر يعانون من التأثيرات المفجعة لكوارث الطقس الشديد التي يفاقمها تغير المناخ من جفاف يدوم لفترات طويله الى أعاصير مدمرة ، كذلك درجات الحرارة شديدة الارتفاع وحرائق في الغابات وفيضانات شديدة وغيرها مما يؤدي إلي تدهور البيئة وتأثيرها سلبياً علي الحياة البرية والنباتات والإنسان بل والكوكب بشكل عام ، فقد باتت التغيرات المناخية تمثل خطرا على الأمن والسلم الدوليين .

وعليه فإن التغيرات المناخية تعد من أكبر التحديات التي ستواجه البشرية في السنوات القليلة المقبلة ، وتعمل دول العالم كافة علي تحجيم معدل إرتفاع درجة حرارة الأرض، وذلك من خلال الحد من إنبعاث غازات الإحتباس الحراري ، كذلك ترشيد إستهلاك الموارد الغير متجددة لحفظ حقوق الأجيال القادمة في الحصول علي مستقبل أكثر أمنًا.

وعليه سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلي مطلبين ، سنوضح في المطلب الأول ما المقصود بالتغيرات المناخية وما هو المناخ بصفة عامة ، أما عن المطلب الثاني

سنوضح فيه ما هي أسباب التغيرات المناخية وما هي النتائج المترتبة عليها وذلك علي النحو التالي :

المطلب الأول : ما المقصود بالتغيرات المناخية

المطلب الثاني : اسباب التغيرات المناخية والنتائج المترتبة عليها

المطلب الأول
ما المقصود بالتغيرات المناخية

أولاً: الفرق بين الطقس والمناخ

لتعريف المقصود بالمناخ يجب علينا أولا توضيح مصطلحات مرتبطة به ، فهناك مثلا إعتقاد خاطئ بأن المناخ هو الطقس وهذا معتقد عاري تمامًا من الصحة ولابد من التفريق بين الطقس والمناخ .

ويمكن تعريف الطقس weather بأنه هو حالة الجو في مكان ما خلال مدة قصيرة قد تكون خلال اليوم الواحد أو لعدة أيام والتنبؤ بحالته[١]، ويعني ذلك رصد وتحليل لعناصر الطقس وما يرافقها من ظواهر جوية ،وعليه فإن الطقس هو حالة الجو من حيث درجات الحرارة والرطوبة أوهبوب الرياح وسقوط الأمطار ، أما عن المناخ فإنه يعرف بأنه مجموعة العوامل والظروف المهيمنة على الوسط الطبيعي للكرة الأرضية وتعد الشمس المصدر الوحيد للطاقة المنظمة لمناخ الارض[٢]. إذن المناخ هو الحالة طويلة الامد للظواهر الجوية التي تؤثر بشكل أساسي علي تطور وتشكل الطقس يوميًا.

مما سبق يتضح أن المناخ بالفرنسية climat وبالإنجليزية climate يدل على حالة الجو لمدة طويلة قد تمتد من شهر أو فصل او سنة أو عدة سنوات بعد أخذ قياسات الطقس يوميا وعمل متوسط لها بينما الطقس يدل على حالة الجو في يوم محدد او عدة

---

(١) الدكتور بهاء احمد العبد -الأسس العلمية في دراسة الطقس والمناخ -الطبعة الأولى -سنة ٢٠١٦ -الجنادرية للنشر والتوزيع- صفحة ٨

(٢) سعيد سالم جويلي -التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة- بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للتنميه والبيئه للوطن العربي أسيوط في الفترة من ٢٦ ل ٢٨ مارس ٢٠٠٢ صفحة ٥

ايام فقط فمثلا نقول ان الطقس اليوم في بلد ما بارد وغائم بينما مناخ هذا البلد حار صيفا وبارد شتاء[١].

لذلك فان المناخ يمكن قياسه في حدود زمنية واسعة على مدار عقود أما الطقس فيتم قياسه في اماكن محدوده وأزمنة قليلة قد تكون يوما او اسبوع او شهر على الأكثر سنة.

ثانيًا : تعريف التغيرات المناخية

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة التغيرات المناخية بأنها تلك التغيرات في المناخ التي تعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة[٢] .

كما عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ipcc التغير المناخي بأنه تغير في حالة المناخ والذي يمكن معرفته عبر تغييرات في المعدل او المتغيرات في خصائصها والتي تدوم لفترة طويلة عادة لعقود أو أكثر ويشير إلى أي تغير في المناخ على مر الزمن سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري[٣]

---

(١) محمد عادل عسكر- تغيير المناخ التحديات والمواجهة -دراسة تحليلية تأصيلية -دار الجامعة الجديدة –المنصورة- مصر ٢٠١٣ صفحه ١٩

(٢) إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية ،الأمم المتحدة ١٩٩٢ متاحة علي موقع :

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf صفحة رقم ٣

(٣) التغير المناخي ٢٠٠٧ التقرير التجميعي ، تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، جامعة كامبردج ، نيويورك،٢٠٠٧م

ويعرف فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ التغيرات المناخية بأنها كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف احصائي والتي يمكن أن تستمر لعقود متوالية والناتجة عن النشاط الانساني او الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي[١]

ويعرف التغير المناخي كما جاء في تقرير حالة البيئة في مصر ٢٠٠٨ بأنه اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية كالحرارة وأنماط الرياح وتوزيعات الأمطار المميزة للمنطقة مما ينعكس في المدى الطويل على الأنظمة الحيوية القائمة[٢]

ومن التعريفات الفقهية فقد عرف البعض التغير المناخي بأنه تحول في نمط الطقس لمدة لا تقل عن ٣٠ عاما والمقصود بكلمة مناخ غالبا ما تفهم على أنها طقس .والطقس هو المدى القصير للظروف الجوية كمخطط درجة الحرارة وتساقط الأمطار وبالتالي فإن وجود سنة حارة لا يدل على التغير المناخي ولكن ارتفاع درجة الحرارة لسنوات عديدة يشير تغير المناخ[٣]

---

(١) بوسبعين تسعديت مداخلة بعنوان أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد هو التنمية المستدامة- الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة- محور التغيرات المناخية والتلوث كليه علوم الطبيعة والحياة وعلوم الارض جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج الجزائر سنة ٢٠٢٢ صفحة ٣

(٢) محرم الحداد وعبد المنعم عبد الرحمن وبسمة الحداد- ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري -الأهمية -أساسيات الاختلاف -نماذج المحاكاة وتقييمها الفني -المجلة المصرية للتنمية والتخطيط صفحة ١١٠

(٣) كمال طلبه المتولي سلامه -التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي والعالمي- مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع- الطبعة الاولى ٢٠١٩ -صفحه ٣٥

المطلب الثاني
أسباب التغيرات المناخية والنتائج المترتبة عليها

أولًا : أسباب التغيرات المناخية

قسم العلماء والباحثين ظاهرة التغيرات المناخية الى أسباب طبيعية وأسباب وعوامل البشرية نتطرق في البداية الى العوامل البشرية وبعد ذلك إلى الأسباب الطبيعية.

الأسباب البشرية لحدوث ظاهرة التغيرات المناخية

يعد الانسان أهم سبب من أسباب التغيرات المناخية، فمنذ أن خلقه الله تعالى واستخلفه في الأرض وهو الحارس الأول على مكونات البيئة فلم يحافظ على هذه الأمانة التي حملها فبدأ في ممارساته وأنشطته التي كانت من أهم أسباب هذا التغير، بدأ الانسان بتلويث الجو من خلال بناء المصانع وما ينتج عنها من غازات منبعثة والإفراط باستخدام الوقود الأحفوري والفحمي والذي أدى الى انبعاثات ثاني اكسيد الكربون. كما قام بقطع الاشجار وازالة الغابات مما أدى إلى اختلال في عملية البناء الضوئي التي تقلل من وجود ثاني اكسيد الكربونه تحوله الى اكسجين كما أدت إلى مشكلة التصحر. كذلك الصيد الجائر والغير منتظم الذي ادى الى فقدان عدد كبير من النباتات والحيوانات البرية والبحرية إلى الانقراض والاختلال بالتوازن البيئي والكارثة الأكبر هي تلوث المياه الصالحة للشرب مما يؤدي الى تاثير حياة الكائنات الحية بالكامل.

الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية

أما عن الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية فتتمثل في النشاطات البركانية التي ينتج عنها الغبار والغازات الكثيرة التي تعمل علي حجب الإشعاع الشمسي مما يؤدي إنخفاض درجات حرارة الأرض . كما أن من أسباب التغيرات المناخية الطبيعية التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينتج عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل الى الأرض وهذا عامل مهم جدا في التغيرات المناخية

ويحدث عبر التاريخ وهذا يقود إلى أن أي تغير في الاشعاع سيؤثر على المناخ[١]. أيضًا التغيرات الكثيرة التي تحدث في المكونات الأساسية للغلاف الجوي تعد من اسباب تغيرات المناخ الطبيعية .

كذلك ظاهرة البقع الشمسية وهي ظاهرة تحدث كل ١١ عام تقريبا نتيجه التراب اضطراب المجال المغناطيسي للشمس مما يزيد من الطاقة الحرارية للإشعاع الصادر منها والأشعة الكونية الناتجة عن انفجار بعض النجوم حيث تضرب الغلاف الجوي العلوي للأرض وتؤدي لتكون الكربون المشع[٢] . ولم تكن هذه هي كافة الأسباب الطبيعية والبشرية للتغيرات المناخية بل يوجد اسباب اخري لا يسعنا ذكرها .

ثانياً :النتائج المترتبة علي التغيرات المناخية

يترتب علي التغيرات المناخية عدة نتائج منها زيادة الموجات الحارة وتقلص الموجات الباردة ، وبسبب إرتفاع درجات الحرارة يحدث ذوبان الجليد في القطبين مما يؤدي إلي إرتفاع مستوي سطح البحر ، مما يؤدي إلي غرق مناطق ودول ساحلية عديدة وغيرها طبقًا لتقارير واردة عن الهيئة الحكومية الدولية .

كما تؤثر التغيرات المناخية في زيادة الكوارث البيئية مثل الفيضانات ، الجفاف ، الزلازل ، العواصف ، البراكين ، المجاعات ، الأعاصير ، حرائق الغابات بسبب الإرتفاع في درجات الحرارة .

---

(١) احمد محمد محمد ابراهيم- أثر التغيرات المناخية على حركة السياحة العالمية في مصر- مجله كليه الاداب والعلوم الانسانية- العدد الرابع والثلاثون -الجزء الثاني -صفحة ٢٦٦

(٢) د/ ندى عاشور عبد الظاهر -التغيرات المناخية وآثارها على مصر- مجلة أسيوط للدراسات البيئية- مصر -عدد ٤١ يناير ٢٠١٥ م صفحه ٣

يترتب علي التغيرات المناخية أيضًا تدمير الحياة البرية حيث يتأثر الحيوانات والنباتات بشكل كبير بسبب تغير درجات الحرارة وذوبان الجليد مما يؤدي إلي إنقراض العديد من الحيوانات والنباتات . كما ينتج عن التغيرات المناخية نقص في المصادر المائية الصالحة للشرب ، كذلك تؤثر علي الرقعة الزراعية الصالحة للزراعة وإنتاج المحاصيل .

يذكر أن هناك الكثير من النتائج المترتبة علي التغيرات المناخية التي تناولها الكثير من العلماء والباحثين والتي لا يتسع نطاق الدراسة إلي الخوض فيها بالتفاصيل .

المبحث الثاني
التغيرات المناخية وتكييفها بالقوة القاهرة

مما لاشك فيه أن ظاهرة التغيرات المناخية تعد القضية الحاسمة في عصرنا هذا ، نظرًا لما تصاحبه هذه الظاهرة من آثار علي جميع نواحي الحياة بالإضافة إلي الناحية القانونية ، مما يجعل البحث عن الاطار القانوني لآثار ظاهرة التغيرات المناخية ضرورة حتمية للباحثين في المجال القانوني لحماية الالتزامات القانونية والحقوق في ظل تغير المناخ وتحديد المسؤولية عن ما قد ينشأ عن هذا التغير من أضرار .

ولما كان الأصل في العقد انه ملزم لاطرافه حيث نصت المادة ١٤٧ من القانون المدني المصري على أن ((العقد شريعة المتعاقدين)) فلا يجوز إنهاؤه او إضافة تعديل به إلا بناء على اتفاق من طرفي العقد ، غير أنه قد يحدث ظرف استثنائي يجعل من تنفيذ العقد امرًا مستحيلا ومثل هذه الظروف التي تعطل أو تنهي تنفيذ العقد ظاهرة التغيرات المناخية .

وبسبب الأضرار الكبيرة الناتجة عن التغيرات المناخية والتي سوف تنتج عنها مستقبلا ، فقد اتخذت جميع الدول إجراءات في مواجهة هذه التغيرات وقد أثرت هذه الإجراءات في جميع النشاطات المجتمعية فضلا عن الالتزامات التعاقدية ونتيجة لذلك تأثر تنفيذ العقود فكان لابد لتسليط الضوء على الآثار القانونية المترتبة على الالتزامات التعاقدية ، وذلك من خلال معرفة تكييفها بالقوة القاهرة من عدمه ، حيث أن القوة القاهرة تجعل من تنفيذ العقد أمراً مستحيلاً ، ومن ثم إنفساخه ، وإنقضاء الإلتزام .

وعليه كان علينا تعريف القوة القاهرة وتحديد شروطها وبناءًا عليه سيتم تقسيم هذا المبحث إلي مطلبين علي النحو التالي:

المطلب الأول : مفهوم القوة القاهرة و شروطها

المطلب الثاني : التمييز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي

المطلب الأول
مفهوم القوة القاهرة وشروطها

أولًا : ماهية القوة القاهرة

يعد مصطلح القوة القاهرة من المصطلحات المهمة في مجال العقود ولأهمية هذا المجال وما يحتويه من مبالغ مالية ضخمة وجب التطرق إلي تعريف القوة القاهرة .

عرف الدكتور السنهوري القوة القاهرة بأنها" كل امر غير متوقع الحصول وغير ممكن الدفع يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا دون أن يكون خطأ في جانب المدين[١]

كما عرفها بعض الفقهاء بأنها كل آفة غير متوقعة وغير مقدورة الدفع تؤثر في محل العقد، فتؤدي إلي إستحالة تنفيذه وإنفساخه، فالقوة القاهرة أو الحادث المفاجئ حدث منبت الصلة عن نشاط المدين يمكنه أن يحج به لطلب الإعفاء من تنفيذ الألتزامات[٢]

ويري البعض أن وصف القوة القاهرة يطلق علي الأحداث الخارجية التي لا يمكن توقعها ولا دفعها والتي تؤدي إلي وقوع الضرر بشكل مباشر[٣]

وعرفها الفقة المصري بأنها حادث غير متوقع لا يمكن دفعه ويجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا[٤] عرفت محكمة النقض المصرية القوة القاهرة بالمعنى الوارد في المادة

---

(١) دكتور عبد الرزاق السنهوري- شرح القانون المدني- النظرية العامة للالتزامات- نظرية العقد- منشورات محمد الداية -بيروت بدون سنة طبع- صفحة ٩٣٦

(٢) محمد حسين علي الشامي –ركن الخطأ في المسئولية المدنية –دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري واليمني والفقة الإسلامي –دارالنهضة العربية –القاهرة –سنة ١٩٩٠ صفحة ٦١٢

(٣) د/ محمد لبيب شنب –المسئولية عن فعل الأشياء-رسالة دكتوراة-كلية الحقوق-جامعة القاهرة-سنة ١٩٥٧ – صفحة ٩٧

(٤) سليمان محمد الطماوي- الأسس العامة للعقود الادارية –دراسة مقارنة –دار الفكر العربي – مصر ٢٠٠٨ –صفحة ٦٦٠

١٦٥ من القانون المدني تكون حربًا أو زلزالا أو حريقًا، كما قد تكون أمر إداريًا واجب التنفيذ، بشرط أن يتوافر فيها استحالة التوقع واستحالة الدفع".

من التعريفات السابقة يمكننا تعريف القوة القاهرة بأنها حدث خارج عن إرادة المدين كالفيضانات والزلازل والحرب والحرائق، لا يستطيع المدين دفعه أو توقعه أدي ذلك الحدث إلي وقوع ضرر .

ثانيًا: شروط القوة القاهرة

تعد القوة القاهرة حادث فجائي مستقل عن إرادة المتعاقدين، هذا الحدث لم يكن متوقع لهما عند إبرام العقد، يؤدي إلي استحالة تنفيذ الالتزامات التعاقدية او جزء منها، ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن هناك شروط لابد من اجتماعها في الحدث لكي يطلق عليه قوة قاهرة وتتمثل هذه الشروط في أن يكون الحدث خارجا عن إرادة المتعاقدين وعدم توقع الحدث واستحاله دفع الحدث.

الشرط الأول : خارجية الحدث عن إرادة المتعاقدين

يجب أن يكون فعل القوة القاهرة خارجا خارجية تامة عن إرادة المتعاقد، كما يجب أن لا يكون للشخص يد في وقوع السبب الاجنبي بمعنى ان يكون هذا السبب اجنبيا عنه لا يد له فيه اما اذا كان الحدث قد وقع نتيجة فعل الشخص أو وقع منه خطأ فلا محل للاحتجاج بالقوة القاهرة[١]

ولكي يتحقق الاعفاء من المسؤولية يتعين ان يكون الحادث عاما غير ناتج عن نشاط الإنسان ولكن من فعل الطبيعة كالعواصف والفيضانات والزلازل الأرضية[٢]، بناء على

---

(١) دكتور محمد حسين منصور- الوجيز في مصادر الالتزام- كليه الحقوق- جامعه الاسكندرية- سنة ٢٠٠٨-صفحه- ٣٣٧

(٢) دكتور توفيق حسن فرج -دكتور مصطفى الجمال -مصادر وأحكام الالتزام -دراسة مقارنة- منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩- صفحه ٣٩٥

ما تقدم فإن التغيرات المناخية وما ينتج عنها من فيضانات وزلازل تعتبر قوة قاهرة يتوافر فيها هذا الشرط المؤدي لاستحالة تنفيذ الالتزامات بشرط أن لا يثبت وجود إهمال من احد المدين فمثلا لو طالبت شركة بتعديل الالتزامات التعاقدية بسبب الأمطار الغزيرة الناجمة عن التغيرات المناخية يلزم عليها إثبات عدم وجود اهمال وتاخير في التنفيذ في موعدها المحدد .

الشرط الثاني: عدم إمكانية توقع الحدث

يجب أن يكون الحادث الذي يشكل القوة القاهرة غير ممكن التوقع، وينتفي عنه هذه الصفة إذا كان من الممكن توقعه حتى لو كان من المستحيل دفعه[١]، وبناء عليه فإنه يشترط لاعتبار الحادث قوه قاهرة عدم إمكانية توقع الحادث كذلك استحالة دفعه فلابد من وجود الشرطين مجتمعين لكي تتحقق القوة القاهرة .

ويرجع تقدير عدم التوقع الى وقت ابرام العقد وعلى هذا فإن الفعل إن كان من غير الممكن توقعه وقت الإبرام كان ذلك هو قاهرة حتى ولو امكن توقعه فيما بعد[٢]، وعدم إمكانية التوقع تعني ان يكون الحادث نادرا وغير مألوف ويتعذر على شخص شديد اليقظة توقعه مثل الزلازل مثلا فهي تعتبر حادثًا نادرًا ويتعثر على الشخص مهما كان فطنًا متبصرًا توقع حدوثه.

الشرط الثالث: عدم إمكانية دفع الحدث

وهذا الشرط مرتبطا بالشرط السابق ،لأن الشخص كلما استطاع توقع الخطر التي يهدده كان سهلا عليه دفع هذا الخطر في اغلب الاحيان او على الاقل يتخذ

---

(١) عبد الرزاق احمد السنهوري -الوسيط في شرح القانون المدني -الجزء الأول- نظرية الالتزام بوجه عام -مصادر الالتزام -بيروت لبنان- دار إحياء التراث العربي- ١٩٧٠ صفحة ٨٧٨

(٢) دكتور نبيل إبراهيم سعد- النظرية العامة للالتزامات -مصادر الالتزام- دار الجامعة الجديدة- الاسكندرية- ٢٠٠٧ -صفحه ٤٥٦

الاحتياطات الضرورية، لذلك ينبغي أن يكون الحادث الذي يزعم المدين بأنه قوه قاهرة غير ممكن دفعه وتجنبه؛ بحيث إذا كان في الإمكان مقاومته وبالتالي يتحقق بذلك تنفيذ الالتزام على الوجه المطلوب، فانه لا يشكل قوه قاهرة، حتى لو كان من مستحيل توقعه وقت التعاقد[١].

والإستحالة هنا يقصد بها الإستحالة المطلقة وليست النسبية ، أي لا يمكن دفع الحدث بأي وسيلة كانت ، فإذا أمكن دفع الحدث لا يعد قوة قاهرة ، وبناءًا علي ما سبق فإنه إذا توافرت الشروط السابقة في الحدث ،أضفي عليه القوة القاهرة ، ويترتب عليه النتائج والآثار القانونية للقوة القاهرة .

علي الرغم مما سبق فإنه لا يمكن القول بأن التغيرات المناخية تشكل قوة قاهرة في كل الحالات تلقائيًا ، بل لابد من توافر شروط تحقق القوة القاهرة المعروفة ، وبتوافر الشروط السابقة سيمنح المدين فرصة من الإعفاء من المسئولية عند عدم تنفيذ الإلتزام، ولكن يلزم الحذر في تطبيق هذه الشروط حيث أنه قد يختبئ المدين خلف نتائج التغيرات المناخية للتهرب من تنفيذ الإلتزامات التعاقدية .

---

(١) السنهوري –الوسيط–مرجع سابق –صفحة ٨٧٩

المطلب الثاني
التمييز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي

ليست كل العقود التي يتم إبرامها تنفذ فورًا ،إنما هناك بعض العقود يتم تنفيذها في مدة زمنية طويلة ،وفي هذه المدة التي تفصل بين وقت إنعقاد العقد ووقت تنفيذه قد تتغير الظروف، مما يؤدي إلى أن أحد الطرفين لا يستطيع تنفيذ الإلتزام على النحو المتفق عليه،

ولقد أكد على ذلك المشرع المصري في نص المادة ١٤٧ فقرة ٢ من ذات القانون والتي تنص علي أن : (ومع ذلك إذا طرأت حوادث استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وترتب على حدوثها أن تنفيذ الإلتزام التعاقدي، وان لم يصبح مستحيلاً، صار مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة، جاز للقاضي تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن يرد الإلتزام المرهق إلي الحد المعقول ويقع باطلًا كل إتفاق علي خلاف ذلك.

وحتي يقوم الحق في التعديل وفقا للقانون المصري لابد أن يطرأ بعد إنعقاد العقد حادث عام إستثنائي غير متوقع[1]

وعن التفرقة بين الحادث المفاجئ والقوة القاهرة يرى البعض بأنهما تعبيران مترادفان لمسمى واحد، ومن ثمّ لا مجال للتمييز بينهما، وإن كانت القوة القاهرة تدل على استحالة دفع الحادث، في حين أن الحادث المفاجئ يدل على عدم إمكانية التوقع.

---

(١) مصطفى مجدي هرجه –رئيس محكمة الاستئناف– العقد المدني –اثارة –أركانه– بطلانه– دار محمود للنشر والتوزيع –صفحة ٤٨٠

ويذهب آخرون إلى التفرقة بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ، وتقوم هذه التفرقة على صفة الحادث. فإذا كان الحادث خارجياً، ولا يمكن توقعه ولا دفعه؛ فهو قوة قاهرة، ومثال ذلك زلزال أدّى إلى انهيار مصنع من المصانع. أما إذا كان داخلياً بالنسبة للشيء، ويستحيل دفعه، كانفجار آلة في المصنع؛ فهو حادث مفاجئ.

وتبدو أهمية التمييز بين القوة القاهرة والحادث المفاجئ في حالة المسؤولية القائمة على أساس الضرر، ففي مثل هذه الحالة تعفي القوة القاهرة وحدها من المسؤولية. أما الحادث المفاجئ فلا ينفي علاقة السببية بين الفعل والضرر، ومن ثم لا يعفي من المسؤولية.

المبحث الثالث
النتائج القانونية للتغيرات المناخية وتأثيرها علي العقود

التغيرات المناخية عند اعتبارها قوة قاهرة وتحققت شروطها فإنه يترتب عليها اثارًا قانونية متعددة تختلف باختلاف النتائج المترتبة على القوة القاهرة في مجال العقود ، فإذا كان الإلتزام قيام بعمل أو الإمتناع عن عمل فإنه بموجب القوة القاهرة يستحيل علي المتعاقد تنفيذه، مما يؤدي إلي أنقضاء الإلتزام أو إنفساخ العقد ، أما إذا كان الإلتزام يرد علي شئ فيكون اثر القوة القاهرة هلاك محل الإلتزام ، وعلية يمكننا تقسيم هذا المبحث إلي ثلاث مطالب في المطلب الأول سنتناول الإعفاء من الإلتزامات التعاقدية ،وفي المطلب الثاني فسخ العقد، ثم في المطلب الثالث حصول المتعاقد علي تعويض.

المطلب الأول
الإعفاء من الإلتزامات التعاقدية

يعفي المتعاقد من تنفيذ إلتزاماته التعاقدية التي إستحال عليه تنفيذها إستحالة مطلقة نتيجة القوة القاهرة ، أي أنه ليس بكافٍ أن يكون الإلتزام مستحيلًا علي المدين وحده بل أي شخص في موقفه ، والإستحاله هنا قد تكون مادية أو معنوية ، وبناءًا عليه ينقضي الإلتزام إما بهلاك محل الإلتزام، أو بإستحالة التنفيذ .

أولا : إنقضاء الإلتزام بهلاك محل الإلتزام

يقصد بهلاك محل الإلتزام تلفه وفقده لمقوماته الأساسية ، حيث ينتهي الغرض المرجو منه بسبب القوة القاهرة فيصبح تنفيذ الإلتزام مستحيلًا ،وعليه إذا هلك محل الإلتزام بسبب القوة القاهرة إستحال علي المدين الوفاء بإلتزامه وترتب علي ذلك أنقضاء الألتزام[١]، وهذا ما نصت عليه المادة ٣٧٣ من القانون المدني المصري والتي تنص علي أن : (ينقضي الإلتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلاً عليه لسبب أجنبي لا يد له فيه).

ومن المقرر في قضاء محكمة النقض : أن النص في المادة ٣٧٣ من القانون المدني يدل على أنه يجب حتى ينقضي الإلتزام أن يطرأ بعد نشأته ما يجعل تنفيذه مستحيلاً إستحالة فعلية أو قانونية في الوقت الذي يجب فيه تنفيذه، وأن ترجع هذه الإستحالة إلى سبب أجنبي لا يد للمدين فيه كالحادث الفجائي أو القوة القاهرة أو خطأ الدائن أو فعل الغير[٢] .

---

(١) د/ عبد المنعم البدراوي –النظرية العامة للإلتزام –الجزء الأول –مصادر الإلتزام –مطبعة المدني –القاهرة –سنة ١٩٧٥ –صفحة ٥١٢

(٢) (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٧٠ قضائية – الدوائر المدنية – جلسة ٢٣/ ٣/ ٢٠٢١)

كما تنص الفقرة الثانية من المادة ١٢١٨ من القانون المدني الفرنسي علي انه إذا كان العائق مؤقتًا، يوقف أداء الإلتزام، ما لم ينتج عنه تأخير يبرر إنهاء العقد . أما إذا كان العائق دائماً ، فالعقد يعتبر منتهياً عندئذ، ويتحلل أطرافه من إلتزاماتهم التعاقدية وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين (١-١٣٥١-١٣٥١) من القانون المدني ، وبناءاً علي ما تقدم فإن زوال الشئ أو هلاكه وتدميره بسبب التغيرات المناخية التي أدت إلي إغراق البضاعة أو إحراقها دون أن يبقي منها شئ،وعدم إمكانية إعادة محل الإلتزام إلي ما كان عليه حتي أصبح تنفيذ الإلتزام مستحيلاً فإنه ينقضي العقد من تلقاء نفسه بالإنفساخ.

ثانياً: إنقضاء الإلتزام بإستحالة التنفيذ

نصت المادة ٢١٥ من القانون المدني المصري على أنه" إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه." كما تنص المادة ٣٧٣ على أنه: "ينقضي الالتزام إذا أثبت المدين أن الوفاء به أصبح مستحيلا عليه لسبب أجنبي لايد له فيه." كما نصت المادة ١٥٩ على أنه في العقود الملزمة للجانبين إذا إنقضي التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه. من نصوص المواد السابقة يتضح أن الإلتزام لا ينقضي بسبب إستحالة تنفيذه إلا إذا كانت هذه الإستحالة تعود لسبب أجنبي ، والمقصود بالاستحالة هنا اللاحقة علي إبرام العقد إذ أن الإستحالة السابقة تؤدي إلي عدم نشوء العقد لتخلف ركن جوهري ، كما أن الإستحالة لابد أن تكون مطلقة ، إذ يقصد بالإستحالة المطلقة عدم إمكانية تنفيذ الإلتزام لوجود حادث لا يمكن التغلب عليه مطلقاً مهما بذل المدين من جهد ونفقات[1]

(١) د/ عبد الحي حجازي –النظرية العامة للإلتزام –مصادر الإلتزام –مطبعة النهضة – القاهرة – سنة ١٩٥٤ –صفحة ١٨٦

المطلب الثاني
فسخ العقد

يعد تحقق شروط القوة القاهرة سبباً مشروعًا لفسخ العقد ،وذلك إذا أصبح تنفيذ الإلتزام مستحيلاً بسبب القوة القاهرة ، وعليه فإن أهم الآثار المترتبة علي القوة القاهرة فسخ العقد،ولذلك نص القانون المدني المصري في المادة ١٥٩ منه على أنه "في العقود الملزمة للجانبين إذا إنقضي التزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه"

وقياسًا علي نص المادة السابقة فإنه إذا أستحال علي المدين تنفيذ إلتزامه بسبب هلاك أو تلف محل العقد أو تعذر ذلك بسبب أثار التغيرات المناخية والنتائج المترتبة عليها من صواعق وحرائق وزلازل وخلافه فإن العقد ينحل بالإنفساخ وتبرأ ذمة المدين ، لان المانع من تنفيذ العقد إنما كان بسبب لا يد للمدين فيه .

يتضح لنا أيضاً من نص المادة السابقة أن الإنفساخ يقوم بصورة تلقائية، ويتم بقوة القانون دون حاجة إلى حكم قضائي أي أن الالتزام يسقط عن المدين وتبرأ ذمته دون اللجوء الى القضاء.

وينبني على هذا أن المدين لا يكلف بأن يرفع دعوى على الدائن يطالب فيها بإنفساخ العقد المبرم بينه وبين دائنه وذلك لان المشرع قد تكفل بهذه المهمة واعتبر العقد منفسخاً بقوة القانون دون حاجة الى إتفاق بين الطرفين ودون الحاجة الى الإلتجاء الى القضاء[1]، كما نصت المادة ١٦٠ من القانون المدني المصري علي أنه " إذا فسخ العقد أعيد المتعاقدان الي الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد"، ينتج على ذلك اعتبار

---

(١) د- نبيلة رسلان –مصادر الإلتزام –دار الجامعه الجديدة –الإسكندرية -٢٠٠١/ ٢٠٠٢ – صفحة ٢٤٧

العقد كأن لم يكن وعوده المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ويرد كل منهما ما تسلمه بموجب العقد المنفسخ .

وإذا كان كلا من طرفي العقد قد نفذ جانبًا من التزامه كما إذا قام البائع بتسليم جزءا من البضاعة واوفى المشتري ما يقابل هذا الجزء من الثمن ثم وقع الحدث(قوة قاهرة) فيكون لكل منهما عندئذ حق استرداد ما أداه[١]

(١) د- محسن شفيق- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع -فيينا ١٩٨٠ صفحة ٢٦٣ ٢٦٤

المطلب الثالث
حصول المتعاقد علي تعويض

التعويض بوجه عام هو جبر الضرر الذي لحق بالمصاب ،إلا أنه لابد من تحقق أركان إستحقاقه، كما يمكن تعريف التعويض بأنه " ما يعطي للمرء مقابل ضرر لحق به ويقدر طبقاً لحجم الضرر ويراعي في المسئولية غير التعاقدية مبدأ الموازنة بين الضرر والتعويض[١]، أماإذا كان الضرر بسبب قوة قاهرة فقد نصت المادة ١٦٥ من القانون المدني المصري علي أن: (إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه، كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر، ما لم يوجد نص أو إتفاق على غير ذلك).

كما نصت المادة ٢١٥من القانون المدني المصري على أنه "إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه". وبناءًا علي نص المادة فإنة إذا لم يثبت المدين أن عدم تنفيذ إلتزامه كان بسبب أجنبي أي قوة قاهرة يتم الحكم عليه بالتعويض ، وجاء نص المادة ٢١٧ : في الفقرة الأولي أنه (١) "يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ والقوة القاهرة."

مما سبق يتضح لنا أن الأصل هو أن القوة القاهرة كسبب لعدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية لا يتيح للمتعاقد الحصول على تعويض وبما أن آثار التغيرات المناخية تعد قوة قاهرة فإنه لا ينتج عنها حصول المتعاقد على التعويض،كأن يتعاقد شخص علي توريد بعض البضائع وتحدث عاصفة شديدة أثناء النقل تؤدي إلي هلاكها في هذه الحالة يكون المدين غير ملزم بالتعويض ، ولكن هناك استثناء في بعض الحالات يتفق

---

(١) د- أحمد ذكي بدوي –معجم المصطلحات القانونية –فرنسي – إنجليزي- عربي – الطبعة الأولي –دار الكتاب المصري –طبعة سنة ٢٠١٩ –صفحة ٢٩

فيها المتعاقدان على أن يتضمن العقد نص صريح يجيز للمتعاقد الحصول على تعويض على نحو معين فيكون هذا الشرط واجب التطبيق ليس بكون الحدث قوة قاهرة لكن باعتبارهم ضمانا للمخاطر المستقبلية فيلتزم المدين به حتى لو كان قوة قاهرة.

الخاتمة

أولاً : النتائج

١- تشكل التغيرات المناخية تهديداً خطيراً لكل دول العالم لا يمكن إنكاره ، وأنتجت آثاراً سيظل العالم اجمع يعمل علي معالجتها و محاولة تفادي أثارها الضارة لمدة طويلة من الزمن .

٢- القوة القاهرة حدث خارج عن إرادة المدين كالفيضانات والزلازل والحرب والحرائق، لا يستطيع المدين دفعه أو توقعه أدي ذلك الحدث إلي وقوع ضرر.

٣ـ التغيرات المناخية عند اعتبارها قوة قاهرة وتحققت شروطها فإنه يترتب عليها اثارًا قانونية متعددة تختلف باختلاف النتائج المترتبة على القوة القاهرة في مجال العقود.

٤ـ أهم الآثار المترتبة علي القوة القاهرة فسخ العقد.

٥- إذا أثبت المدين أن سبب عدم تنفيذ الالتزامات التعاقدية قوة قاهرة فإن ذلك لا يتيح للمتعاقد الحصول على تعويض.

ثانياً : التوصيات

١- يوصي بتحسين الوعي والتثقيف حول التغيرات المناخية وتأثيرها علي كل نواحي الحياة فضلًا عن الإلتزامات التعاقدية .

٢- يجب التدخل التشريعي لوضع قواعد قانونية لمعالجة آثار العقود في ظل التغيرات المناخية

٣- يوصي بإعادة صياغة بند القوة القاهرة في العقد وإضافة التغيرات المناخية والنص علي تعويض المضرور بناءاً عليها

٤- ضرورة إنشاء صناديق خاصة تتكفل بحماية المتعاقدين الذين لحقهم الضرر جراء التغيرات المناخية

٥- يجب ألا تكون القوة القاهرة سبباً يعلق عليها كل متهاون في تنفيذ إلتزامه ،فلابد لها من شروط وقيود تحددها وتقدرها السلطة القضائية

قائمة المراجع

أولاً: مراجع القانون العامة

- د- توفيق حسن فرج -مصادر وأحكام الالتزام -دراسة مقارنة- منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩

- سليمان محمد الطماوي- الأسس العامة للعقود الادارية -دراسة مقارنة -دار الفكر العربي -مصر ٢٠٠٨

- د- عبد الرزاق السنهوري- شرح القانون المدني- النظرية العامة للالتزامات- نظرية العقد- منشورات محمد الداية -بيروت بدون سنة طبع

- عبد الرزاق احمد السنهوري -الوسيط في شرح القانون المدني -الجزء الأول- نظرية الالتزام بوجه عام -مصادر الالتزام -بيروت لبنان- دار إحياء التراث العربي- ١٩٧٠

- د/ عبد الحي حجازي -النظرية العامة للإلتزام -مصادر الإلتزام -مطبعة النهضة -القاهرة -سنة ١٩٥٤

- د/ عبد المنعم البدراوي -النظرية العامة للإلتزام -الجزء الأول -مصادر الإلتزام -مطبعة المدني -القاهرة -سنة ١٩٧٥

- محمد حسين علي الشامي -ركن الخطأ في المسئولية المدنية -دراسة مقارنة بين القانون المدني المصري واليمني والفقة-دارالنهضة العربية -القاهرة -سنة ١٩٩٠

- د- محمد حسين منصور- الوجيز في مصادر الالتزام- كليه الحقوق- جامعه الاسكندرية- سنة ٢٠٠٨

الإسلامي -دارالنهضة العربية -القاهرة -سنة ١٩٩٠

- د/ محمد لبيب شنب -المسئولية عن فعل الأشياء-رسالة دكتوراة-كلية الحقوق-جامعة القاهرة-سنة ١٩٥٧

- د مصطفى الجمال- مصادر وأحكام الالتزام -دراسة مقارنة- منشورات الحلبي الحقوقية ٢٠٠٩

- مصطفى مجدي هرجه -رئيس محكمة الاستئناف- العقد المدني -اثارة - أركانه- بطلانه- دار محمود للنشر والتوزيع

- د- نبيلة رسلان –مصادر الإلتزام –دار الجامعه الجديدة –الإسكندرية - ٢٠٠١/ ٢٠٠٢

ثانياً :مراجع القانون المتخصصة

- د- أحمد ذكي بدوي –معجم المصطلحات القانونية –فرنسي – إنجليزي- عربي – الطبعة الأولي –دار الكتاب المصري –طبعة سنة ٢٠١٩ –صفحة ٢٩

-د- بهاء احمد العبد -الأسس العلمية في دراسة الطقس والمناخ -الطبعة الأولى - سنة ٢٠١٦ -الجنادرية للنشر والتوزيع

- كمال طلبه المتولي سلامه -التغيرات المناخية وآثارها المستقبلية على الاقتصاد العربي والعالمي- مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع- الطبعة الاولى ٢٠١٩

- محمد عادل عسكر- تغيير المناخ التحديات والمواجهة -دراسة تحليلية تأصيلية -دار الجامعة الجديدة –المنصورة- مصر ٢٠١٣

ثالثاً : المجلات العلمية

ـ احمد محمد محمد ابراهيم- أثر التغيرات المناخية على حركة السياحة العالمية في مصر- مجله كليه الاداب والعلوم الانسانية- العدد الرابع والثلاثون -الجزء الثاني

ـ سعيد سالم جويلي -التنظيم الدولي لتغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة- بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للتنميه والبيئه للوطن العربي أسيوط في الفترة من ٢٦ ل ٢٨ مارس ٢٠٠٢

ـ محرم الحداد وعبد المنعم عبد الرحمن وبسمة الحداد- ظاهرة التغير المناخي العالمي والاحتباس الحراري -الأهمية -أساسيات الاختلاف -نماذج المحاكاة وتقييمها الفني -المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

ـ د/ ندى عاشور عبد الظاهر -التغيرات المناخية وآثارها على مصر- مجلة أسيوط للدراسات البيئية- مصر -عدد ٤١ يناير ٢٠١٥ م

رابعاً : المؤتمرات والإتفاقيات

ـ إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية ،الأمم المتحدة ١٩٩٢ متاحة علي موقع :

https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

ـ التغير المناخي ٢٠٠٧ التقرير التجميعي ، تقييم للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، جامعة كامبردج ، نيويورك،٢٠٠٧م

ـ بوسبعين تسعديت مداخلة بعنوان أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد هو التنمية المستدامة- الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة- محور التغيرات المناخية والتلوث كليه علوم الطبيعة والحياة وعلوم الارض جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج الجزائر سنة ٢٠٢٢

- د- محسن شفيق- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن البيع الدولي للبضائع -فيينا ١٩٨٠

- (الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٧٠ قضائية - الدوائر المدنية - جلسة ٢٣/ ٣/ ٢٠٢١)

References:

1: marajie alqanun aleama:

• d- tawfiq hasan faraj -masadir wa'ahkam alialtizam -dirasat muqaranati- manshurat alhalabii alhuquqiat 2009

• sulayman muhamad altamawi- al'usus aleamat lileuqud aladariat -dirasat muqaranat -dar alfikr alearabii -misr 2008

• da- eabd alrazaaq alsanhuri- sharh alqanun almadani- alnazariat aleamat lilailtizamati- nazariat aleaqda- manshurat muhamad aldaayt -bayrut bidun sanat tabe

• eabd alrazaaq aihmad alsinhuriu -alwasit fi sharh alqanun almadanii -aljuz' al'awala- nazariat alailtizam biwajh eamin -masadir alailtizam -bayrut lubnan- dar 'iihya' alturath alearabii- 1970

• da/ eabd alhay hijazi -alnazariat aleamat lil'iiltizam -masadir al'iiltizam -matbaeat alnahdat - alqahirat -sanat 1954

• d/ eabd almuneim albadrawi -alnazariat aleamat lil'iiltizam -aljuz' al'awal -masadir al'iiltizam -matbaeat almadanii -alqahirat -sanat 1975

• muhamad husayn eali alshaami -rukn alkhata fi almasyuwliat almadaniat -dirasat muqaranat bayn alqanun almadanii almisrii walyamanii walfiqati-daralnahdat alearabiat -alqahirat -snat 1990

• d- muhamad husayn mansur- alwajiz fi masadir alialtizami- kiliyh alhuququ- jamieuh alaskandiriatu- sanat 2008 al'iislamii -daralnahdat alearabiat -alqahirat -sanat 1990

• da/muhamad labib shanab -almasyuwliat ean fiel al'ashya'i-rsalat dukturat-kiliat alhuquqi-jamieat alqahirati-sanat 1957

• d mustafaa aljamali- masadir wa'ahkam alialtizam -dirasat muqaranati- manshurat alhalabii alhuquqiat 2009

• mistafaa majdi harjah -ryiys mahkamat alaistinafi- aleaqd almadaniu -atharat -'arkanihi- butlanuhu- dar mahmud lilnashr waltawzie

• d- nabilat raslan -masadir al'iiltizam -dar aljamieih aljadidat -al'iiskandariat -2001/2002

2: marajie alqanun almutakhasisa:

• d- 'ahmad dhakiun badawi -muejam almustalahat alqanuniat -fransiun - 'iinjlizi- earabiun - altabeat al'awaliu -dar alkitaab almisrii -tabeat sanat 2019 -safhat 29

• -du- baha' aihmad aleabd -al'usus aleilmiat fi dirasat altaqs walmunakh -altabeat al'uwlaa -sinat 2016 -aljinadiriat lilnashr waltawzie
• kamal talabah almutawaliy salamah -altaghayurat almunakhiat watharuha almustaqbaliat ealaa alaiqtisad alearabii walealami- markaz aldirasat alearabiat lilnashr waltawzie- altabeat alawlaa 2019
• muhamad eadil easkar- taghyir almunakh altahadiyat walmuajahat -dirasat tahliliat tasiliat -dar aljamieat aljadidat -almansurat- misr 2013

3: almajalaat aleilmia:

• ahamad muhamad muhamad abrahim- 'athar altaghayurat almunakhiat ealaa harakat alsiyahat alealamiat fi masri- majaluh kilih aladab waleulum alansaniatu- aleadad alraabie walthalathun -aljuz' althaani
• saeid salim juili -altanzim alduwaliu litaghayur almunakh wairtifae darajat alhararati- bahath muqadam 'iilaa almutamar alduwalii liltanmih walbiyih lilwatan alearabii 'asyut fi alfatrat min 26 l 28 maris 2002
• muharam alhadaad waeabd almuneim eabd alrahman wabasmat alhadadi- zahirat altaghayur almunakhii alealamii walaihtibas alhararii -al'ahamiyat -'asasiaat alaikhtilaf -namadhij almuhakaat wataqyimuha alfaniyi -almajalat almisriat liltanmiat waltakhtit
• d/ndaa eashur eabd alzaahir -altaghayurat almunakhiat watharuha ealaa masri- majalat 'asyut lildirasat albiyiyati- misr -eadad 41 yanayir 2015 m

4: almutamarat wal'iitfaqiaat:

• 'iitfaqiat al'umam almutahidat al'iitariat hawl altaghayurat almunakhiat ,al'umam almutahidat 1992 mutahat eali mawqie : https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf
• altaghayur almunakhii 2007 altaqrir altajmieiu , taqyim lilhayyat alhukumiat alduwliat almaeniat bitaghayur almunakhi, jamieat kambridij , niuyurk,2007m
• busabein tasediat mudakhalat bieunwan 'athar altaghayurat almunakhiat ealaa alaiqtisad hu altanmiat almustadamatu- almultaqaa alwataniu al'awal hawl albiyat waltanmiat almustadamati- mihwar altaghayurat almunakhiat waltalawuth

kilih eulum altabieat walhayaat waeulum alarid jamieat aleaqid 'akli muhanad 'aw lihaj aljazayir sanatan 2022
• d- muhsin shafiqi- atifaqiat al'umam almutahidat bishan albaye alduwlii lilbadayie -fiiina 1980
• (altaen raqm 1257 lisanat 70 qadayiyat - aldawayir almadaniat - jalsat 23/3/2021)

فهـــــرس الموضوعـــــات

المقدمة ٤٣٠
أولاً : أهمية موضوع البحث ٤٣١
ثانياً : مشكلة البحث ٤٣٢
ثالثاً : منهج الدراسة ٤٣٢
رابعاً : تقسيمات البحث ٤٣٢
المبحث الأول ماهية التغيرات المناخية وأسبابها ٤٣٤
المطلب الأول ما المقصود بالتغيرات المناخية ٤٣٦
المطلب الثاني أسباب التغيرات المناخية والنتائج المترتبة عليها ٤٣٩
المبحث الثاني التغيرات المناخية وتكييفها بالقوة القاهرة ٤٤٢
المطلب الأول مفهوم القوة القاهرة وشروطها ٤٤٣
المطلب الثاني التمييز بين القوة القاهرة والحادث الفجائي ٤٤٧
المبحث الثالث النتائج القانونية للتغيرات المناخية وتأثيرها علي العقود ٤٤٩
المطلب الأول الإعفاء من الإلتزامات التعاقدية ٤٥٠
المطلب الثاني فسخ العقد ٤٥٢
المطلب الثالث حصول المتعاقد علي تعويض ٤٥٤
الخاتمة ٤٥٦
أولاً : النتائج ٤٥٦
ثانياً : التوصيات ٤٥٦
قائمة المراجع ٤٥٨
REFERENCES: ٤٦١
فهـــــرس الموضوعـــــات ٤٦٤